

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



قسم علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

الموضوع:

**دور القرض المصغر في تمويل  
المؤسسات الصغيرة  
دراسة ميدانية للوكالة الوطنية  
لتسيير القرض المصغر  
- بسكرة -**

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير  
تخصص: محاسبة

تحت إشراف الأستاذ:

- رويحة عبد السميع

من إعداد الطلبة:

- حمزة أحمد

- .....

- .....

السنة الجامعية: 2006/2005

## الخطة :

-مقدمة

-الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الثاني : أهمية تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الثالث : المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

-المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الأول : فكرة إنشاء المشروع

-المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للمشروعات الناشئة

-المطلب الثالث : الأهمية الاجتماعية

-المبحث الثالث : مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الأول : الصعوبات المالية

-المطلب الثاني : المشكلات الإدارية والقانونية

-المطلب الثالث : المشكلات العمالية والتسويقية

-الفصل الثاني : الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

-المبحث الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الأول : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الثالث : خصائص الشراكة الأورومتوسطية

-المبحث الثاني : الجوانب المالية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الأول : برنامج ميذا

-المطلب الثاني : البنك الأوروبي للإستثمار

-المطلب الثالث : النتائج المالية على القطاعات الإقتصادية

-المبحث الثالث : واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الأول : واقع الشراكة الأورومتوسطية من ظاهرة التكوينات الجغرافية الإقليمية

-المطلب الثاني : آفاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية

-المطلب الثالث : تقييم إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

-الفصل الثالث : مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية

-المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الأول : الصعوبات والعراقيل التي واجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المطلب الثالث : أفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشراكة الأوروبية
- المطلب الأول : اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر
- المطلب الثاني : محاور الشراكة الأوروبية
- المطلب الثالث : آثار ونتائج الشراكة الأوروبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث : أهمية الشراكة الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار الجزائري
- المطلب الأول : هيكل الإستثمار في الجزائر
- المطلب الثاني : عراقيل وحوافز الإستثمار في الجزائر
- المطلب الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الفصل الرابع : أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إقتصاد السوق
- المبحث الأول : ماهية إقتصاد السوق
- المطلب الأول : مفهوم إقتصاد السوق
- المطلب الثاني : مبادئ إقتصاد السوق
- المطلب الثالث : إشكالية التسيير في ظل إقتصاد السوق
- المبحث الثاني : هيكل النظام العالمي الجديد والبيئة التنافسية
- المطلب الأول : نظام العالم الجديد والبيئة التنافسية
- المطلب الثاني : البيئة التنافسية للمؤسسات في الدول النامية
- المطلب الثالث : تأثير حكومات الدول النامية على قوى التنافس
- المبحث الثالث : التحديات الإقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات
- المطلب الأول : مقومات وسمات الميزة التنافسية
- المطلب الثاني : الشراكة العربية الأوروبية والتحديات الإقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات
- المطلب الثالث : الميزة التنافسية كأسلوب لمواجهة الإفتتاح الإقتصادي على الأسواق الدولية

-الخاتمة

## مقدمة

لقد سادت وجهة النظر القائلة بأن المؤسسات الكبيرة هي حجر الزاوية للإقتصاد الحديث معظم فترات القرن العشرين، وظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا يعاني من التجاهل والتهميش، إلا أننا نلاحظ اليوم إعترافا متزايدا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تنميته يعتبر أمرا جوهريا من أجل تحقيق النمو الإقتصادي والتخفيف من حدة الفقر لاسيما في الدول النامية .

ولعل المغزى الحقيقي من الإهتمام الدولي على المستويين النظري والتطبيقي المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات نظرا لما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الإقتصادي من جهة، وبما تضمنه في حد ذاتها من نمو إقتصادي معتبر على المستوى السوسيو إقتصادي من جهة ثانية، وإن دخول البشرية ألفية ثالثة والتي ميزها انفتاح إقتصادي لا مثيل له، وإن كان ما يبرر هذا الإنفتاح بالنسبة للدول المتقدمة هو ضرورة إستمرارية النمو المتوقع على التوسع المتنامي للأسواق، أما من جهة الدول النامية فهو مطلب لتحقيق تنمية مستدامة، ولقد أدى هذا الإنفتاح الى بروز تكتلات وتجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولاً نامية تهدف إلى بناء فضاءات إقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري والثاني مالي .

وفي هذا السياق تندرج إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف إلى بناء منطقة آمنة مستقرة نامية بشكل دائم وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة إقتصاديات دول جنوب المتوسط والتي تتطلب مساعدات مالية وتقنية تحقق من خلالها إندماج دول جنوب وشرق المتوسط في هذا الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي، لذا سعت الجزائر مثل بقية دول جنوب المتوسط الى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حلول للأزمات المالية والإقتصادية التي تعاني منها في سياق الإتجاه نحو عقد شراكة ثنائية والتي جسدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، وإيماننا بوجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، وعدم التكافؤ في موازين القوى وما سيسفر عنه من آثار على واقع المفاوضات بين الجانبين، نتساءل عن جدوى الشراكة ومضامينها، ومدى استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفرص التنموية التي تتيحها الشراكة، بعبارة أخرى : ما هي الآثار المحتملة للشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وهل للإتحاد الأوروبي نوايا حقيقية وجادة لتجسيد شراكة قوامها التعاون والإعتماد المتبادل أم أن الشراكة لا تمثل في قاموسه إلا حيلة للإحتيال ؟

كل هذه التساؤلات سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث الذي يهدف إلى إلقاء الضوء على الآثار المتوقعة لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية الإستفادة من تلك الإتفاقية خصوصا فيما يتعلق بالجوانب التجارية والإقتصادية والمالية من خلال الخطة التالية :

-الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الثاني : أهمية تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المطلب الثالث : المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الأول : فكرة إنشاء المشروع
- المطلب الثاني : الأهمية الإقتصادية للمشروعات الناشئة
- المطلب الثالث : الأهمية الإجتماعية
- المبحث الثالث : مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الأول : الصعوبات المالية
- المطلب الثاني : المشكلات الإدارية والقانونية
- المطلب الثالث : مشكلات العمالة
- الفصل الثاني : الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية
- المبحث الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الأول : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الثالث : خصائص الشراكة الأورومتوسطية
- المبحث الثاني : الجوانب المالية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الأول : برنامج ميذا
- المطلب الثاني : البنك الأوروبي للإستثمار
- المطلب الثالث : النتائج المالية على القطاعات الإقتصادية
- المبحث الثالث : واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الأول : واقع الشراكة الأورومتوسطية من ظاهرة التكوينات الجغرافية الإقليمية
- المطلب الثاني : آفاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية
- المطلب الثالث : تقييم إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
- الفصل الثالث : مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية
- المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الأول : الصعوبات والعراقيل التي واجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الثالث : آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشراكة الأوروجزائرية
- المطلب الأول : إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر
- المطلب الثاني : محاور الشراكة الأوروجزائرية
- المطلب الثالث : آثار ونتائج الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث : أهمية الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مناخ الإستثمار الجزائري

- المطلب الأول : هيكل الإستثمار في الجزائر
  - المطلب الثاني : عراقيل وحوافز الإستثمار في الجزائر
  - المطلب الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - الفصل الرابع : آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إقتصاد السوق
  - المبحث الأول : ماهية إقتصاد السوق
  - المطلب الأول : مفهوم إقتصاد السوق
  - المطلب الثاني : مبادئ إقتصاد السوق
  - المطلب الثالث : إشكالية التسيير في ظل إقتصاد السوق
  - المبحث الثاني : هيكل النظام العالمي الجديد والبيئة التنافسية
  - المطلب الأول : نظام العالم الجديد والبيئة التنافسية
  - المطلب الثاني : البيئة التنافسية للمؤسسات في الدول النامية
  - المطلب الثالث : تأثير حكومات الدول النامية على قوى التنافس
  - المبحث الثالث : التحديات الإقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات
  - المطلب الأول : مقومات وسمات الميزة التنافسية
  - المطلب الثاني : الشراكة العربية الأوروبية والتحديات الإقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات
  - المطلب الثالث : الميزة التنافسية كأسلوب لمواجهة الإنفتاح الإقتصادي على الأسواق الدولية
- ومن أجل ذلك تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي في معالجة نقاط الدراسة المرتكزة على استعراض الجوانب النظرية لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشراكة الأوروبيةمتوسطة .
- ويقدم الجزء الثالث والرابع واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخلفية عامة لآفاق هذا القطاع في ظل الشراكة الأوروبيةمتوسطة من جهة وفي ظل إقتصاد السوق من جهة ثانية .

# الفصل الرابع

## مقدمة الفصل

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا فعلا في عملية التنمية على الرغم من غياب استراتيجية واضحة وسياسات حكومية محددة لتنمية هذه المؤسسات ومع بداية القرن الحالي أصبحت الدولة تعني بأهمية هذا القطاع مما جعل وأعطى لهذه المؤسسات بفعل الجهد المشترك بين باعثيها وأصحابها تطورا ملحوظا لما تلعبه الدولة من دور كبير في تحقيق الإستقرار الإجتماعي المبني أساسا على قدرتها في احتواء كثافة عالية واسعة.....إن عملية البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مميزاتا، ومشاكلها وسبل دعمها، يجب أن تمر بالضرورة بتقديم تعريف لها ولو أن إشكالية تعريف المؤسسات يظل قائما نظرا لطبيعة هذه المؤسسات التي تتداخل وتتشابك خصائصها مع غيرها من القطاعات.

في هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**المبحث الأول : نظرة عامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب أولا تحديد تعريف وتحليل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لأن تطور هذه المؤسسات حدث غالبا خارج الإطار الحكومي المبرمج فقد بعثت تلقائيا من طرف أصحابها للإستحالة لطلب السوق في قطاعات مختلفة ولم يكن تأطير وتدعيم الحكومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة إلا ردا فعلي للنجاح الذي حققته .

إن يجب التعريف أولا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإظهار خصوصيتها ولو أن عملية التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها تعد إشكالية معقدة .<sup>1</sup>

إن إشكالية التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز من خلال طرح التساؤلات التالية :

- لماذا ضرورة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل يوجد تعريف موحد ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متداول بين الدول وحتى الهيئات المختلفة في الدولة الواحدة ؟
- وهل هناك تعريف منسجم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه؟
- هل هناك مصطلح يعبر عن هذا النوع من المؤسسات أو هذا القطاع ؟

**1- اختلاف المصطلحات المعبرة عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

الواقع أن هناك عدة تعابير ومصطلحات كثيرا ما ترد وتستخدم للتعبير عن مؤسسات هذا القطاع كأن نقول مثلا المنشآت أو الوحدات أو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أو المشاريع الدقيقة الحجم وكلها مصطلحات تعني

<sup>1</sup> سيف الدين حونالي، على بن نصيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المحلية،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خيذر،بسكرة،2002،ص3



بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنه لا يوجد في غالب الأحيان حدود فاصلة بين هذه المصطلحات وإن وجدت تختلف كثيرا من نشاط إقتصادي الى آخر ومن مكان الى آخر ففي الجزائر مثلا نستعمل مصطلح أوعبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد في غالب الأحيان حدا فاصلا بين هذه وتلك<sup>1</sup>

## 2- صعوبة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تطرح إشكالية التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من جبهة نظرا للتنوع في تركيبة هذا النوع من المؤسسات التي تتداخل خصائصها مع غيرها من القطاعات الأخرى ومن هنا فمن الصعوبة تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى تمييزا دقيقا وتترجم صعوبة تكوين التعريف الملائم في هذه النقاط :

- اختلاف درجة تطور القوى الإنتاجية على المستوى العالمي بحيث أن المؤسسة الكبيرة في إحدى دول إفريقيا على سبيل المثال قد تصنف من المؤسسات الصغيرة في اليابان ومن هذا المنطلق فإنه من العيب تشكيل تعريف موحد ينطبق على كل الدول التي تتميز باختلاف الأوضاع الإقتصادية والتقنية والإجتماعية وكذا السياسية فيها .

- اختلاف درجة نمو قطاعات النشاط الإقتصادي بنفس البلد بل وحتى داخل القطاع الواحد نفسه فمثلا وحدة صناعية تضم 500 عامل قد تعتبر فيما إذا كانت تعمل في قطاع النسيج وقد تصنف كبيرة إذا كانت في مجال صناعة السيارات أو الحديد والصلب .....،ومن ثم فإن حجم المؤسسة سواء كانت صغيرة أو متوسطة وكبيرة يخضع بالضرورة لنوع النشاط.

- النقطة الثالثة والأخيرة تتمثل في صعوبة إختيار المعيار الذي على أساسه يتم التفريق بين المؤسسات المختلفة وتصنيفها وتحديد حجمها.<sup>2</sup>

## 3- اختلاف المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسات :

إن هناك صعوبة نظرية للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع الى استخدام المعايير المستخدمة في قياس حجم المشروع أو المؤسسة فالمعايير المستخدمة في قياس المشروع تختلف وتعدد وهي معايير نسبية تختلف صحتها من مجال إنتاج الى مجال آخر

وعموما فإن أي تعريف يقدم الى هذه المؤسسات يقوم إما على الأساس الكمي أو النوعي:

● يعتمد التصنيف الكمي على المعايير التالية : حجم العمالة (عدد العمال) ،مبلغ رأس المال الثابت، رقم الأعمال ،نسبة رأس مال المستثمر ،التركيب العضوي لرأس المال،حجم الانتاج.....الخ

● أما التصنيف النوعي فيعتمد على وجه العموم على المعايير التالية :ضعف التكنولوجيا المستعملة أو إنعدامها ،إنتاج موجه لسوق محلي، .....الخ

إن اختلاف المعايير وتعددتها يزيد من صعوبة تحديد التعريف ،بالنظر الى ماهية الأسس التي يقوم عليها إختيار المعيار أو المعايير المناسبة ؟

وفى هذا الصدد نجد كثيرا من الدول أو أغلبها تعتمد إما على حجم العمالة (وهي الحالة الشائعة) أو على رأس المال الثابت كمعيار لقياس حجم المؤسسة أو المزج بين هذين المعيارين<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق 3

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 4

## المطلب الثاني : أهمية تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد فى التخطيط والتنسيق والإدارة الأفضل لجهود تنمية هذا القطاع الهام ويتوقف وضع تعريف موحد ورسمي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لعدة عوامل أهمها : توفر المعلومات ودقتها ، حجم البناء الحقيقى للمؤسسات فى الدولة أو داخل قطاعات العمل ، هدف الحكومة من تقديم خدمات أو إمتيازات تخص هذه الفئة دون الآخرين ، وفى مصر مثلا فإن مطالبة بعض الخبراء باستخدام تعريفات تقوم على أساس العديد من المتغيرات منها التكاليف الإستثمارية ، حجم المبيعات ، حجم الأصول ، وعدم الإعتماد على متغير واحد فقط كمقياس لتحديد حجم المشروع الذى يواجه صعوبات متعددة تتمثل فى تغير قيمة العملة ومعدل التضخم وتدنى قدر المعلومات المتاحة والتي تتعلق بالإيرادات السنوية ورؤوس الأموال المستثمرة<sup>2</sup>

## المطلب الثالث : المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة :

تولى الدول اهتماما بتعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لأهداف متعددة ويعتمد استخدامها لأحد معايير تعريف هذه المشروعات على الغرض من التعريف وعلى حجم ونوعية المعلومات المتوفرة. ولا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ويختلف تعريف الدول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعا لدرجة التطور الذى حققته والغرض من استخدام التعريف ومدى توافر المعلومات وهناك معايير متعددة يعتمد عليها فى التعريف أهمها :

معيار رأس المال ، معيار العمالة ، معيار قيمة الانتاج ، ومعيار قيمة المبيعات .... الخ.

ويختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة الى أخرى وتتخذ بعض الدول والمنظمات والهيئات العامة فى مجال هذه المشروعات معايير مزدوجة لتعريفها ويتضمن كل معيار رأس مال ومعيار العمالة وبعضها يضيف معيار قيمة الإنتاج والمبيعات ونورد فيما يلى أهم هذه المعايير :

1- معيار حجم العمالة: تعتمد بعض الدول فى تعريفها للصناعات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة المستخدمة فى هذه المؤسسة ويختلف هذا العدد من دولة لأخرى وفقا لمستوى التقدم الصناعى ويتميز هذا المعيار بما يلى :

-البساطة وسهولة المقارنة بين المشروعات والدول

-النبات النسبي حيث لا يتأثر بالمتغيرات فى قيمة النقود نتيجة التضخم والإنكماش

-توافر البيانات الى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المشروعات وأصحاب العمل<sup>3</sup>

وتوجد لهذا المعيار عدة انتقادات أهمها : إن العمالة ليست هي العنصر الوحيد فى العملية الإنتاجية حيث توجد العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر وحجم الإنتاج ونوعية المعدات المستخدمه ومدى تطورها كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة قد تؤدي الى تخفيض العمالة المؤقتة أو المؤسسة من العوامل المحددة لحجم المشروع ورغم أن هذه العمالة تمثل جانبا هاما فى المشروعات الصناعية الصغيرة والمتناهية

<sup>1</sup> المرجع السابق ،ص5

<sup>2</sup> قديم فطيمة، كتاب سامية، بوعيشة فلة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ليسانس فى العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 2003، ص8

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص8

الصغر ويبقى اختلاف كبير في إيجاد الحد الأقصى من العاملين الذي يفصل بينهما والذي يتم الإتفاق عليه والجدول التالي يوضح ذلك

جدول 1: الحد الأقصى للعاملين في بعض الدول :

الدولة	الحد الأقصى
الولايات المتحدة الأمريكية	500
اليابان	300
ألمانيا	300
الهند	100
مصر	50
الكويت	50
العراق	50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية والتعدين 1998

2- معيار رأس مال المستثمر وقيمة الأصول الثابتة : وفي هذا المعيار يعتمد في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قيمة رأس المال المستثمر أو قيمة الأصول الثابتة للمشروع وتنتم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، والجدول التالي يعرض الحد الأقصى لرأس المال الذي يفصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة :<sup>1</sup>

الجدول 2: الحد الأقصى لرأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	الحد الأقصى لرأس المال (ألف دولار)
الكويت	700
اليابان	300
الهند	200
كوريا	200
مصر	100

المصدر : المنظمة العربية للتنمية والتعدين 1998

- ويرى البعض بأهمية الأخذ به باعتبار أن استخدام معيار عدد العاملين لا يعد كافياً للفرقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

-ولا يصلح استخدام هذا المعيار بمفرده لتعريف هذه المشروعات لاختلاف دلالاته من دولة لأخرى، وفي الدولة الواحدة، من قطاع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى، كما يتطلب تعديله باستمرار تبعاً لمعدلات التضخم والتطور الإقتصادي إضافة إلى ذلك فإن عنصري الأرض والمباني يثيران جدلاً باعتبار أن الأرض أو المبني الذي يمارس فيه المشروع نشاطه قد يكون مؤجراً أو وفرته الدولة للإنتفاع.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص8

-ولاختلاف قيمة الأرض تبعا لموقع إقامة المشروع وقيمة المباني تبعا لنوع الخدمات المستخدمة فيها لذا يتبع البعض قيمة الأرض والمباني من التعريف والبعض الآخر يستبعد الأراضي فقط.

**3- معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة :** يعتمد هذا المعيار فى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة فى العمليات الإنتاجية التى يقوم بها المشروع ويتناسب هذا المعيار مع بعض المشروعات الصغيرة ولكنه يتناسب مع الجزء الأكبر فيها باعتبار أن الصناعات الصغيرة صناعات كثيفة العمل ويعاب على هذا المعيار تعدد الأنماط التكنولوجية التى يمكن الإعتماد عليها فى العملية الإنتاجية الواحدة وبالتالي تختلف قيمة رأس مال المستثمر والعمالة المستخدمة فى المشروع تبعا لمصدر التكنولوجيا المستخدمة فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدى الى تخفيض العمالة<sup>1</sup>

**4- كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات :** يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار العمل ورأس المال وطبقا لهذا المعيار فإن المشروعات الصناعية الصغيرة تتسم بصغر إنتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية أو لعدم قدرتها على النفاذ الى الأسواق الخارجية بالجهود والتكلفة المناسبة .

ولا يصلح استخدام هذا المعيار منفردا بل يتطلب تعديله باستمرار وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، كما لا يمكن استخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين قطاعات الدولة الواحدة<sup>2</sup>

### **المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير ومكانة معتبرة فى النشاط الإقتصادى وهو الذى يفسر الإهتمام المتزايد للدول والحكومات فى البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء نظرا لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية .

### **المطلب الأول : فكرة إنشاء المشروع**

فى العديد من إقتصاديات الدول تعتبر المشروعات الصغيرة من الأهمية بحيث قد توليها الدولة اهتمامات كبيرة بالنهوض بها وزيادتها ويمكن تصنيف المشروعات الصغيرة بخصائص هي<sup>3</sup> :

1- المشروعات الصغيرة ليست محركا للإقتصاد القومى ولكن يعتمد وجودها وازدهارها على وجود الطلب على منتجات هذه المشروعات مثل المجتمعات الجديدة أو المدن الصناعية أو الرواج السياحي .

2- المشروعات الصغيرة ليست كثيفة العمالة بالمقارنة بمشروعات الصناعات التحويلية أو المشروعات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة .

3- المشروعات الصغيرة تحتاج الى مهارات يمكن اكتسابها بعد فترة زمنية ليست قصيرة .

4- تحتاج هذه المشروعات الى رأس مال أقل من الصناعات أو أنشطة اقتصادية أخرى .

5- يمكن إقامة المشروعات الصغيرة فى فترة قصيرة نسبيا .

6- فى كثير من الأحيان قد يكون للمشروع الصغير بعد إجتماعي لسهولة إقامته فى مجتمع ما بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التى تحتاج الى وقت طويل من البحث .

<sup>1</sup> قيدوم فطيمة، كتاب سامية، بوعيشة فلة المرجع سابق، ص10

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص10

<sup>3</sup> حسن الحيوان، شامل الحموي، إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، مطابع الدار الهندسية، 2000، ص11

- 7- قد تتعارض طبيعة المشروعات الصغيرة مع طبيعة الإنتاج الإقتصادي بكميات كبيرة .
- 8- تتميز المشروعات الصغيرة بالمرونة وإمكانية التغيير السريع في نوع النشاط .
- 9- إرتفاع معدل دورات المواد الخام والنصف المصنعة ومن ثمة المبيعات والمخزون وبصفة عامة فإن المشروعات تتأثر بعوامل كثيرة وكذلك لها تأثير فعال علي توفير فرص العمل وأيضا علي التنمية الإقتصادية

وقد يواجه المشروع الصغير العديد من العقبات يمكن تقسيمها الي<sup>1</sup> :

\* عقبات مالية : تتمثل في :

- توافر رأس مال لبداية المشروع .
- تكلفة رأس مال على المدى الطويل أو تكلفة الحصول على القروض المرتفعة.
- إيجاد مساهمين أو مشاركين في رأس مال .

\* عقبات في الحصول على معلومات فنية :

وتشمل إختيار التكنولوجيا المناسبة وتحديد المواصفات والتنميط أو حدوث القياس وكيفية الحصول على الخامات وقطع الغيار وبقية مدخلات المشروع والتحكم في المخزون والتعرف على أنسب إجراءات وطرق العمل وكذا التنظيم والدورات التقسيمية اللازمة .

\* عقبات التعرف على فرص الإستثمار :

وهي العقبات التي تتمثل في كيفية التعرف على الفرص الإستثمارية والمجالات التي يمكن بها إنشاء مشروع صغير بالإضافة الى الخطوات والإجراءات لتنفيذ المشروعات وأنسب المناطق لإقامة هذه المشروعات .

\* عقبات في توفير الطلب :

وتشمل عدم توفير الحماية الجمركية الضرورية اللازمة مما ينتج عنه إغراق الأسواق ببضاعة مستوردة تتزاحم مع إنتاج المشروع وتقلل من الطلب عليه أو عقبات في التسويق ومستلزماته من إعلان أو توفير منافذ للبيع كما يشمل أيضا عقبات في التصدير .

### **المطلب الثاني : الأهمية الإقتصادية للمشروعات الناشئة**

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم ،فهي منتشرة في مجالات الصناعة والتجارة وتوزيع الخدمات الزراعية وعميل على درجة كبيرة الأهمية لكافة المؤسسات الإقتصادية الأخرى ،وكذلك البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة .

- والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع رغبات واحتياجات العميل بالإضافة الى قدرتها على خدمة فئات واسعة من المجتمع ،التي لا يمكن للمشروعات الكبيرة القيام بها .

- المشكلة في مثل تلك الحالات ليس الإنتاج و تقدم الخدمة فقط ولكن في درجة التقرب من العميل والمقدرة على التكيف مع رغباته واحتياجاته ومراعات ظروفه وإمكانياته ويتضح ذلك فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص12

<sup>2</sup> قيدوم فطيمه،كتاب ساميه،بو عيشة فلة ،مرجع سابق، ص12

## 1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الإقتصادي :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي على اعتبار تكنولوجيا المستقبل تقع في قلب اهتمامات تلك المشروعات وتعد سر نجاح العديد منها واكتسابها شهرة غير عادية فهي كما أنها تساهم في تحقيق التطور الإقتصادي ،تعتبر عامل هام للمنافسة لذا ينبغي كما ورد في النص المؤسس للإدارة الأمريكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة بغرض دعم المؤسسات الجديدة .

## 2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الكيانات الإقتصادية العملاقة :

لقد أكد تقرير منظمة التعاون والتنمية سنة 1996 على أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الفائقة التطور التي تعتمد على البحث والتطوير،جلها قادرة على تقديم خدمات غير عادية للكيانات الإقتصادية العملاقة كما لوحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المضخة التي تغذي الإقتصاد بالمؤسسات الإقتصادية الكبرى الجديدة ،تلك المؤسسات التي تمثل فيما بعد كيانات أصول إقتصادية راسخة الإقتصاد .

## 3- القدرات النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقاومة الإضطرابات الإقتصادية :

نلاحظ أن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط بالظروف الإقتصادية السائدة ،فحدوث تحسين في الطلب يؤدي الى زيادة قدرتها على التوجيه الجديد للإستثمار من جهة ونمو إنشاء الوظائف من جهة أخرى . كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها قدرة على التكيف مع المحيط الإقتصادي ،وأنها أكثر قدرة على مقاومة الإضطرابات الإقتصادية من المشروعات الكبرى لأنها تفضل عادة الإستثمار في قطاعات ديناميكية والقطاعات المالية الأخرى ومن هنا تكون أقل تأثراً من الأزمات المالية .

## 4- القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على الصمود داخل خلية التنافس ويرجع ذلك الى الطبيعة التي تميز تلك المؤسسات فهي تحتل مرتبة وسطى بين المجموعات والإقتصاديات الفردية الصغيرة جدا فاستراتيجيتها المتعلقة بالذمة المالية تشبه الإستقلالية الفردية كل في نفس الوقت كما هو الحال في الوحدات الكبيرة على التنظيم والقيادة والتوجيه وهذا الحجم الوسط هو الذي زودها بقدرة على الصمود داخل خلية التنافس .

## المطلب الثالث : الأهمية الإجتماعية :

إن طموح الأفراد في تحقيق الذات والإستقلالية والتملك لتحقيق شكل كبير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة الى تعظيم درجة الرضا ورفع مستوى معيشة الأفراد وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتباع كل ذلك في ذات الوقت لا يوجد منافس لها في هذا المجال .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد بشكل جوهري في حل مشكلات المجتمع من خلال ما توفره من فرص العمل ومن بين هذه الفرص نجد :

- تحقيق فرص عمل وما تقدمه من خدمات إجتماعية للمجتمع ، إضافة الى زيادة درجة الإحساس والإدراك لدي الأفراد بأهمية الترابط بصرف النظر على الدين، أو اللون، أو الجنس، فقد شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للتعبير عما لديهم من خبرات ومهارات ومعارف ، وتطبيق أفكارهم الجديدة ووضعها موضع التنفيذ .

- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنمو المستمر فصاحب المشروع يرغب بصفة مستمرة في تنمية قدراته الشخصية وقدرات وإمكانيات المشروع ولا شك أن ذلك ينعكس على العمل والأداء وفي النهاية على المجتمع ككل.
- خلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أو غيره وبالتالي المساهمة في حل مشكلات البطالة.
- تقوم الأواصر الإجتماعية من خلال الإتصال المستمر واليومي فعملاء هذه المشروعات محلين في الكثير من الأحوال بل وأصدقاء ، والتعامل يتم في جو من التآلف والإخاء بين الطرفين في المنافع .
- تعاضم إحساس الأفراد بالحرية والإستقلالية .
- خدمة المجتمع لنشر الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة وتوزيع عوائد التنمية على الأفراد .<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا أنه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق ،بل تحد أحيانا من إمكانية إنطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها ، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها ،وفي هذا الإطار أشارت الدراسات أن هذه المشكلات تبلورت أساسا في مجال الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج، ناهيك عن المدخل البشري ذو الكفاءة والتكنولوجيا العالية ،وهو ما يرتبط بمشاكل التقدم الفني ،والزمني للآلات إضافة لذلك نجد مشاكل التسويق والإدارة ويقال عادة أن أهم تلك المشكلات تمثلت في المشكلات المالية ويمكن رصدها في ما يلي :

#### المطلب الأول : الصعوبات المالية :

**1- صعوبة التمويل :** من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي ، أي الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية ، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخل فيها ولهذا تلجأ هذه المؤسسات الى التمويل الخارجي أو الإئتمان ، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها .

ولقد إنتهت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإئتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الإئتمان خاصة في البلدان النامية ، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وإن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة ،ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الإقتراض الصعبة ، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (إستيراد- تصدير) على الأنشطة الإنتاجية وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات (خطر الصرف ،تغير أسعار الفائدة ...) زيادة على عدم توفر صندوق خاص بضمانات القروض ،كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الإمتياز ممثلا في خطوط قروض خارجية .

وقد أكد تحقيق للبنك العالمي أن 80% محل تحقيق تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يترجم تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الإقتراض الصعبة ومستوي الضمانات المطلوبة.<sup>1</sup> لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقتراض غير الرسمي والإقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة جدا، إضافة إلى تشدد أصحاب القروض فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقتراض. ويسبب مشاكل التمويل يقع المنتج فريسة الإستغلال للتجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المانع بأسعار منخفضة مع تقديم خامات ومستلزمات الإنتاج لهذه المصانع بأسعار مرتفعة نسبيا مما حقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء وبالتالي إمتداد التمييز إلى مجال إقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا وعينيا ، وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلبا على نشاط هذه المؤسسات وتحول دون إنعاشها.<sup>2</sup>

**2- صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي:** إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج توفر عملة بالقدر الكافي وهو مالا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة<sup>3</sup>

**3- صعوبات جبائية:** من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الإبتدائي وارتفاع الضغط الجبائي ، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية على النشاط وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية ، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد على التطبيقات والأعراف الدولية<sup>4</sup>

**المطلب الثاني : المشكلات الإدارية والقانونية :**

**1- ضعف دراسات جدوي إقتصادية دقيقة:** فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد عادة إلى الكفاءة اللازمة توفرها لإعداد دراسة جدوي المشروع، كما أن كثيرا ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة، أي أنه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به ، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء والأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة .

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط إقتصادي وهذه الوضعية ناتجة عن الإفتتاح الكلي للسوق، وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة (حالة الجزائر مثلا)، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المشروع باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات فمثلا في عام

<sup>1</sup> ليلي لولاشي، المرجع السابق، ص 51، 50

<sup>2</sup> حسين الحيوان، شامل الحموي، مرجع سابق، ص 27

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 32

<sup>4</sup> قيديم فطيمة، كتاب سامية، مرجع سابق، ص 23



1980 في دراسة أجراها " دان ستريت " بين أن نسبة الإغلاقات في المؤسسات التجارية الصغيرة الجديدة ،وعلى الأخص خلال السنوات الأولى من عملها عالية جدا ،وتتحسن بزيادة عمرها فمثلا في تجارة التجزئة تغلق أكثر من مؤسسة من بين كل ثلاثة مؤسسات جديدة في السنة الأولى ، وتغلق إثنان من كل ثلاث مؤسسات خلال ست سنوات، وفي تجارة الجملة والتصنيع تتوقف عن العمل ،واحدة من كل خمس مؤسسات خلال السنة الأولى ، وإثنان من كل خمس مؤسسات خلال تسع سنوات <sup>1</sup>

وفي البحث عن أسباب هذا الفشل وإغلاق المؤسسات أبوابها وجد أن هناك اختلاف كبير بين الأسباب المقدمة من قبل أصحاب المؤسسات وما تقدمه هيئة خارجية فمثلا ما يصفه صاحب المشروع بالمنافسة الشديدة قد يكون في الحقيقة جهودا غير فعالة في المبيعات كما أن ما يسمي " ديون هالكة " قد تكون عدم عناية في منح الائتمان ،وعدم ملائمة رأس المال قد تعني تجهيزات باهضة الثمن أو منح رواتب لعدد كبير من الأقارب أو إنفاق المال المخصص لشراء المخزون لتلبية حاجات شخصية لصاحب المشروع وفيما يلي جدول يلخص أسباب الفشل وظروفه حسب أصحاب العمل والدائنين <sup>2</sup>

جدول 3 : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة حسب أصحاب العمل والدائنين

النسبة المئوية للشركات المتضررة		أسباب الفشل أو ظروفه
أراء أصحاب المؤسسات	أراء الدائنين	
68	29	الكساد التجاري
28	59	عدم كفاءة الإدارة
48	33	عدم كفاية رأس المال
30	18	الديون الهالكة
40	09	المنافسة
32	06	الهبوط في قيمة الموجودات
15	03	الموقع السيء للشركة
11	02	الفوائد المرتفعة على الإقتراض
11	02	تغيير غير ملائم في

<sup>1</sup> ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص61

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص62

من خلال الجدول نلاحظ أن الأسباب الرئيسية والأساسية لفشل هذه المؤسسات هي سوء الإدارة وعدم كفاية رأس المال، لكن أصحاب الأعمال التجارية الفاشلة لا يرون أنفسهم بنفس الطريقة التي يراهم بها الآخرون، ونادرا ما يعترفون بفشلهم أو عدم قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بشكل فعال، بل في الغالب يرجعون فشلهم إلى أسباب أخرى، كالموقع السيء، والمنافسة الشديدة، و... الخ.<sup>1</sup>

### 2- القدرة الضعيفة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها :

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنتشط في نفس المجال .

الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل... الخ.، والتي ليس لها علاقة بالعمل كما أنه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضائل حجم السوق بشكل كبير .

- عدم فهم واستيعاب المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة والتي تستوجب عليها مجارة الأوضاع الإقتصادية والتركيبات الإجتماعية الجديدة وإلا فإننا سننتهي بالفشل<sup>2</sup>

### 3- سوء إستعمال براءة الإختراع :

إن نظام براءة الإخراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة إستفادة في السنوات الأخيرة من أعداد متزايدة من براءات الإختراع التي منحت لها سواء من قبل الموظفين فيها أو من قبل أشخاص غريباء عنها أما أصحاب المؤسسات الصغيرة فإنهم يفتقرون في معظم الحالات إلى الأموال الضرورية لتجسيد ابتكاراتهم ونقلها إلى مرحلة الإنتاج والتوزيع، ويصبح أسهل عليهم بيعها إلى المؤسسات الكبيرة مقابل عدة آلاف من الدولارات وبيع على الإنتاج، كما يواجه صاحب الإبتكار صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة بسبب إرتفاع تكاليف النزاعات، وقد صرح "لويس ايفانز" أحد أعضاء مجلس أمناء جمعية المشروعات الصغيرة الوطنية إلى التعليق بأن "براءة الإختراع في الوقت الحاضر تساوي، فقط المال الذي يستطيع المرء أو يرغب المرء في إنفاقه لذلك الغرض"<sup>3</sup>

### 4- عدم إستقرار النصوص القانونية :

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل، والإنطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة العلماء الزائرين، رقم 1، 1999، ص 60

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 63

<sup>3</sup> حسين الحيوان، شامل الحموي، مرجع سابق ص 37

<sup>4</sup> ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص 63

## المطلب الثالث : المشكلات العمالية والتسويقية:

تسرب اليد العاملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفر فرص أكبر للترقية، مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار أقل خبرة وكفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب إرتفاع التكاليف<sup>1</sup>

وإن نقص الخبرة عند العمال هي السبب الرئيسي لفشل المشروع وهذا راجع لإفتقار العمال للمعطيات التقنية المتعددة التي يلزمها التنسيق المستمر الذي يجعلهم ملتمين بكافة وظائف المشروع<sup>2</sup>

كما أن نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الإهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة وشدتها بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى من ناحية والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى .

نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار، وبتكلفة أقل إضافة لعدم وجود أسواق جديدة ، وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى

3.

## خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل ظهر لنا الغموض الذي ما زال يكتنف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج وسياسات الدعم لها ، ورغم اختلاف التعاريف إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها... الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي ، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الإقتصادي وتوفير مناصب الشغل ، إلا أنه رغم هذه

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص63

<sup>2</sup> قيديم قطييمه، كتاب سامية، بو عيشه فله، ص23

<sup>3</sup> ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص63

الأهمية فهي تصطم بمجموعة من العقبات التي تحدد من أوائها ، كالصعوبات المالية والإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة.....الخ.